المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 06-02-2007
الصفحـات : 4
العـــدد : 14106
المسلسل : 16

في نقاش مع الوزير عبدالله علي رضا على هامش مؤتمر المجالس الأميركية للشؤون العالمية:

المملكة لن تتدخل في العراق سوى للحفاظ على وحدته واستقلاله وحل القضية الفلسطينية هو مفتاح الحل لكل الأزمات في المنطقة

المصـــــدر : الرياض

التـــاريخ : 06-02-2007 العـــدد : 14106

الصفحـات : 4 المسلسل : 16

واشنطن - مكتب «الرياض» - أحمد حسين اليامي، د. فوزي الأسمر، جورج حشمة:

* شدد وزير الدولة الأستاذ عبدالله علي رضا على أن المملكة لا تريد التدخل في الشأن العراقي وقد نأت بنفسها عن ذلك منذ البداية لإدراكها أن التدخل في العراق سيكون أمراً مشيعاً لانعدام الاستقرار في المنطقة جميعها.

وحث الوزير إدارة الرئيس بوش على دعم مبادرة الملك عبدالله للسلام في الشرق الأوسط واصفاً حل القضية الفلسطينية بأنه مفتاح أميركا لكسب «قلوب وعقول العرب» وحل كل أزمات المنطقة.

كما كشف الوزير رضا النقاب عن العديد من التطورات الجديدة في الميدان التعليمي في المملكة من أجل نقل المجتمع السعودي إلى مجتمع مواكب لتطورات العصر وحالة العولمة التي يمر بها العالم حالياً. وكان الوزير رضا يتحدث في اليوم الثالث لمؤتمر المجالس الأميركية للشؤون العالمية في فترة الأسئلة والأجوبة بعد الجلسة التي عقدت حول المملكة العربية السعودية بعنوان «الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية في المملكة العربية السعودية». وعقدت منظمة المجالس الأميركية للشؤون العالمية مؤتمرها السنوي هذا العام في العاصمة الأميركية واشنطن وتحدث فيه عدد كبير من كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في الإدارات الأميركية ورجال الأعمال والمفكر والأكاديميين من الولايات المتحدة والخارج. وركز المؤتمر جلساته هذا العام على الشرق الأوسط بما في ذلك الوضع في العراق وفلسطين ولبنان والنفط وإيران وقضايا أخرى ذات علاقة.

وفي رده على سؤال عن الوضع في العراق وما إذا كانت المملكة ستتدخل عسكرياً فيه لحماية السنة إذا انسحبت القوات الأميركية من العراق قبل التوصل إلى حل سياسي للأزمة فيه، قال الوزير رضا إن المملكة «لن تتدخل بالدفع بقوات سعودية إلى العراق»، مضيفاً بعبارة فهمت على أنها غمز في جانب الأميركيين «لن نقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه بعض أصدقائنا». وقال إنه لا أحد يعرف ما سيحدث بالضبط إذا انسحبت القوات الأميركية من العراق بسرعة ووقعت مذابح على نطاق واسع ضد السنة. ولكنه أضاف أن المملكة «ستبذل كل جهد ممكن للحفاظ على وحدة العراق واستقلاله».

الوزير عبدالله علي رضا

وقال إن «العراق عزيز علينا في المملكة وسنقوم بكل ما نملك للحفاظ على العراق موحداً»، مضيفاً أن «العراق هو قلب الثقافة العربية منذ الخلافة العباسية. وتقسيم بغداد إلى شرقية وغربية سيكون أمراً مؤلماً لكل عربي ومسلم». إلا أنه أكد أن المملكة «لم تقدم أية مساعدات للسنة أو لتشجيع الطائفية». وقال بدلاً من ذلك، «قدمنا الكثير من المشورة والنصح للولايات المتحدة بشأن ما يجب عمله. وبالطبع تعرفون أن نصيحتنا لم يؤخذ بها منذ البداية واتهمنا بأن ما يدفعنا للتحذير من عدم التدخل في العراق هو أننا كنا مستخوفين من نجاح التجربة الديمقراطية في العراق.. وهكذا فقد بقينا بعيدين عن العراق طوال تلك الفترة». وبشأن القضية الفلسطينية، شدد الوزير رضا على أنها «هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في معركتها لكسب عقول وقلوب الشعوب في العالم العربي». وأشار إلى أن تقرير بيكر - هاملتون، الذي أعدته لجنة من كبار السياسيين الأميركيين من الحزبين وسلمته لإدارة بوش والكونغرس في مطلع العام الحالي، أشار بصورة خاصة إلى أهمية حل المشكلة الفلسطينية كمفتاح لحل الوضع في العراق وقضايا المنطقة الأخرى. واستنكر الوزير أنه كانت هناك في الماضي مقولة مفادها «أن الطريق إلى القدس تمر عبر بغداد، أما الآن فالقول هو أن الطريق إلى بغداد تمر عبر القدس». وأضاف أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله أدرك منذ البداية أن عدم حل المشكلة الفلسطينية وتركها تتفاقم لن يساعد في الاستقرار أبداً في المنطقة. وأضاف أنه لهذا السبب قام الملك عبدالله حين كان ولياً للعهد ببطرح مبادرته السلمية في قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢.

وأضاف أنه كان يأمل أن تقبل إسرائيل الخطة وأن تدعمها واشنطن. لكنه قال إنه للأسف فإن إسرائيل لم تقبل تلك الخطة ولم تدعمها واشنطن كما يجب في حينه.

وقال الوزير رضا «إن كل الخطط الأخرى - الاقتصادية والديمقراطية وغير ذلك - كل ذلك لن ينجح من دون حل القضية الفلسطينية نفسها بكل قضاياها المهمة - قضايا الوضع النهائي».

ورد الوزير رضا عن أسئلة عدة طرحها حضور المؤتمر عليه تتعلق بالأوضاع الداخلية في المملكة مثل التعليم ووضع المرأة والطفرة الحالية في أسعار النفط. وفي موضوع التعليم، قال الوزير إن خادم الحرمين الشريفين يولي أهمية قصوى لوضع التعليم في المملكة، وهو وجه تعليماته منذ البداية إلى وزارة التعليم العالي السعودية بأن تعمل على تحويل الجامعات العلمية السعودية للتركيز على مواد العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والإدارة لإنتاج مجتمع سعودي قادر على مواكبة عصر العولمة والفترة التي تمر بها المملكة كقوة اقتصادية ناشئة في المنطقة وفي العالم. وقال إنه بمواكبة مدينة الملك عبدالله، التي ستبنى على ساحل البحر الأحمر في الفترة القريبة القادمة، فإن خادم الحرمين أعطى توجيهاته ببناء جامعة رائدة للعلوم والتكنولوجيا تدعى «جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا» للمساعدة في إعداد الجيل الجديد من الحرفيين والتقنيين السعوديين. وقال إن عدد طلبة تلك الجامعة سيكون ٣٠٠٠ طالب فقط، وقد تقرر منح إدارتها لشركة أرامكو لضمان نوعية التدريب والتعليم. وبالنسبة إلى وضع النساء في المملكة، الذي عادة ما يحظى بتغطية غير اعتيادية في الصحف الأجنبية، أكد الوزير

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 06-02-2007 العـــدد : 14106
الصفحـات : 4 المسلسل : 16

رضا أن المرأة السعودية تحظى بالكثير من التقدير والاحترام في مجتمعها. مشدداً على أن وضع المرأة في المجتمع السعودي «له علاقة أكثر بالتقاليد الثقافية منه بالإسلام الذي يحبذ منذ البدء مشاركة المرأة في شؤون مجتمعها ووطنها على كل الصعد التي تستطيع العمل فيها». وقال إن هناك إدراكاً متزايداً في المملكة أنه لا يمكن تطوير «بلادنا بالطريقة التي تشاء مع مواصلة عزل ٥٠٪ من مجتمعنا وإخراجه من جبهة الإنتاج». إلا أنه وبعد أن ذكّر بما كان عليه وضع المرأة الأميركية حتى في الماضي القريب حيث لم يسمح لها بالمشاركة في العملية السياسية سوى بستينات القرن الماضي، فإنه قال إن «تغييراً جذرياً كهذا لا يحدث بين ليلة وضحاها». وذكر الوزير رضا أن هناك عدداً أكبر الآن من الطالبات في الجامعات السعودية أكبر من عدد الطلاب وأن عدد الطالبات السعوديات الخريجات هو أكبر من عدد الخريجين، وأن هؤلاء بدأن يصلن في مختلف الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص. ورداً على سؤال حول الطفرة الاقتصادية في المملكة في سبعينات القرن الماضي والطفرة الحالية، فقد قال الوزير رضا إن أهم فرق بين الطفرتين هو أن المملكة في السبعينات لم تكن لديها تلك الإمكانيات العلمية المدربة كما هو وضعها الآن، مضيفاً أن القطاع السعودي الخاص حينئذ كان في مرحلة ناشئة ولم تكن سوى الحكومة هي التي كانت لديها القوة المالية على استيعاب تلك الطفرة. أما الآن، فقال إن «القطاع السعودي الخاص قوي جداً ولديه القدرة للتحرك قدماً، والحكومة مستعدة للتحرك معه»، مضيفاً أن «القطاع الخاص في المملكة نضج حالياً ولن يكون هناك تدخل من قبل الحكومة سوى لمساعدته على التحرك قدماً».